

Distr.: General
21 July 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة
دورة مستأنفة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ديفيس (نائب الرئيس) (سيراليون)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة جبل طارق

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,
.room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



٥ - ومضى يقول إن حكومته ترى أن أعمال اللجنة لا تزال في غاية الأهمية، وإن من واجب اللجنة أن تستمر في العمل وفقاً للمعايير التي تتضمنها مبادئ الأمم المتحدة وطبقاً لولايتها، بصرف النظر عن أية تصريحات تناقض ذلك. وإسبانيا تؤيد ما ينتويه رئيس اللجنة من اتخاذ نهج واقعي مع مراعاة تلك الخصائص التي ينفرد بها كل إقليم على أساس تناول كل حالة على حدة. ولا ينبغي شطب جبل طارق من قائمة اللجنة، فمن شأن هذا أن يعرض للخطر تلك العملية التي وضعتها الأمم المتحدة بناء على ما سمي بعلاقة دستورية حديثة، ليست في الواقع سوى "استعمار بالتراضي" ولا تتفق مع روح أو نص القرارات ذات الصلة.

٦ - واسترسل قائلاً إنه على الرغم من التقدم القليل جداً الذي تحقق في مجال إنهاء استعمار جبل طارق، فإن منتدى الحوار بشأن جبل طارق قد تكلم بالنجاح. وإسبانيا ما زالت ملتزمة تماماً بهذه العملية، التي بدأت في عام ٢٠٠٤، والتي استهدفت التوصل عن طريق التعاون إلى حل للقضايا المحلية التي تؤثر على رفاه سكان جبل طارق والمنطقة المحيطة به. وهي تأمل في أن تسهم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في منتدى الحوار في تهيئة جو من شأنه أن يفضي إلى حل مسائل السيادة، على نحو منفصل، في إطار عملية بروكسل. ولا تزال إسبانيا ملتزمة بالتفاوض مع المملكة المتحدة، في إطار الأمم المتحدة، حتى تتمكن الجمعية العامة، مرة أخرى، من الموافقة على مقررها المتخذ بتوافق الآراء، فهذا هو السبيل الوحيد لإيجاد حل نهائي لمسألة جبل طارق.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٧ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد بوسانو (زعيم المعارضة، جبل طارق) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٨ - السيد بوسانو (زعيم المعارضة، جبل طارق): قال إن المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية، التي عقدت

نظراً لغياب السيد ناتاليغوا (إندونيسيا)، تولى السيد ديفيس (سيراليون)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة. افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مسألة جبل طارق (A/AC.109/2009/15)

٢ - الرئيس: أبلغ اللجنة أن وفد إسبانيا قد أوضح أنه يرغب في أن يشارك اللجنة نظرها في هذا البند.

٣ - السيد فيريّا (المراقب عن إسبانيا): قال إن حكومته ملتزمة كل الالتزام بإنهاء الاستعمار، وخاصة استعمار جبل طارق. وجبل طارق هو الإقليم الوحيد غير المتمتع بالحكم الذاتي، الذي تحتفظ به دولة أوروبية على أرض دولة أوروبية أخرى، وكلتا الدولتين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكذلك في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). والحالة السائدة في جبل طارق ذات طابع استعماري، ومن ثم فإنها لا تتفق مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة. وهذه الحالة، التي تقوض الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية لإسبانيا، تخضع لمعاهدة أوترخت، وهي معاهدة معمول بها وتحظى بالموافقة من قِبَل إسبانيا والمملكة المتحدة، وتقضي بأن جبل طارق ليس أمامه سوى خيار واحد: إما أن يظل بريطانياً أو يعود إلى إسبانيا.

٤ - واستطرد قائلاً إن الأمم المتحدة لديها ولاية واضحة بالنسبة لجبل طارق منذ عام ١٩٦٤، وهي تتخذ كل عام قرارات تحث فيها المملكة المتحدة وإسبانيا على إجراء مفاوضات ثنائية بهدف إيجاد حل متفق عليه يتسم بمراعاة مصالح سكان هذه المستعمرة. ووفقاً لهذه الولاية، تحرص حكومة إسبانيا على تجديد المفاوضات مع المملكة المتحدة في إطار عملية بروكسل.

وجود خلاف بين المملكة المتحدة وإسبانيا. وكان هذا ما يسمى ولاية عام ١٩٦٤، مما يخالف الصيغة التي ما برحت إسبانيا تكررها منذ ٤٥ سنة.

١٠ - وأضاف أن إسبانيا الديمقراطية الحديثة، التي تشكل أقرب جار لجبل طارق، ينبغي لها أن تحترم رغبات سكانه وأن تساعدهم في الخروج من عباءة الاستعمار واكتساب صفة دولية جديدة وتبوءهم مكانتهم الصحيحة في إطار أسرة الأمم، وذلك بدلا من أن تجأ بالشكوى من خسرتها معركة دارت في عام ١٧٠٤ على قطعة أرض صغيرة كانت قد استولت عليها في معركة سابقة من مالكيها المسلمين السابقين الذين حكموها طيلة ٧٥٠ عاما. وبين أنه على الرغم من ذلك، وبدلا من قيام إسبانيا باحترام جبل طارق وتوفير الدعم اللازم له، فإنها قد تحدثت في عام ٢٠٠٩ سيادة المياه الإقليمية لجبل طارق. وذكر أن إسبانيا دأبت على القول بأن جبل طارق لا يمكن أن تكون له مياه إقليمية، حيث أن هذه المياه لم يرد نص عليها في معاهدة ١٧٠٣. وأوضح أنه مع هذا، وحتى خلال الحصار الذي فرضته إسبانيا في عام ١٩٦٩ والذي دام ١٦ سنة، فقد احترمت تلك المياه الإقليمية، ولم تحاول إطلاقا تطبيق القانون الإسباني على السفن الراسية فيها، كما حددت مسارات للتخليق فوقها من قبل الطائرات غير المسموح لها باستعمال المجال الجوي الإسباني. وأشار إلى أن هذا الوضع قد تغير في عام ٢٠٠٩، عندما زعمت إسبانيا أنها مسؤولة عن الحماية البيئية لمياه جبل طارق، وهو ما أخفقت في توفيره، فضلا عن قيامها بعدد من التعديلات على الولاية الإقليمية لهذه المياه، مما دفع المملكة المتحدة، الدولة القائمة بالإدارة، إلى اتخاذ إجراءات لحماية سيادة المياه، وفقا لما يقضي به دستور جبل طارق. وأعلن أنه يدين هذا العمل العدواني لإسبانيا، الذي يتنافى مع المادة ٧٤ من الميثاق.

مؤخرا في سانت كيتس ونيفس، قد أبلغوا بأن الاحتتام الناجح لعملية تحديث الدستور الداخلية بجزر فرجن البريطانية قد تؤهل هذا الإقليم لتحقيق إنهاء الاستعمار. وفي الواقع، وعلى الرغم من التحدث كثيرا طوال العقدين الدوليين للقضاء على الاستعمار بشأن الحاجة إلى استكشاف وسائل مبتكرة لإنهاء استعمار الأقاليم الستة عشر المتبقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، فإن إسبانيا يبدو أنها تنتظر من سكان جبل طارق أن يوافقوا على قياس حقوقهم كشعب وفقا لمعايير أوروبا في عام ١٧١٣، لا وفقا لتقييم عام ٢٠٠٩. ففي تلك الحلقة الدراسية الإقليمية قال ممثل إسبانيا إنه يأسف لعدم تمكنه من الإتيان "بأخبار سارة"، وهو يقصد بهذه الأخبار السارة تسليم سكان جبل طارق لحكومة أجنبية، على النقيض من رغباتهم، وفقا لمعاهدة أوترخت. وهو لم يشر مع هذا إلى عدم امتثال جبل طارق تماما للشروط الأخرى التي فات أوأها والواردة في معاهدة عام ١٧١٣.

٩ - وأردف يقول إن الأساس الآخر لما زعمته إسبانيا يتمثل في أن اللجنة قد ابتدعت مبدأ للنزاع الإقليمي، له أسبقية على ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك السوابق القضائية الدولية الراسخة منذ وقت طويل والمتعلقة بإنهاء الاستعمار وتقرير المصير والتي تحظى بقبول شامل بوصفها من الأحكام الآمرة. وقد أبلغ ممثل إسبانيا الحلقة الدراسية الإقليمية أن ولاية اللجنة ما برحت، منذ عام ١٩٦٤، تتمثل في إنهاء استعمار جبل طارق على أساس أية شروط يمكن الاتفاق عليها بين الدولة القائمة بالإدارة وإسبانيا. ومع هذا، فإن اللجنة قد أكدت في عام ١٩٦٤، في بيان يحظى بتوافق الآراء، أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (القرار ١٥١٤ (د-١٥)) ينطبق كل الانطباق على جبل طارق، واكتفت اللجنة بالإشارة إلى

١٣ - وتابع كلامه قائلاً إن اللجنة يجب عليها أن تستخدم الوسائل التي في حوزتها بالفعل بهدف تقييم مدى التغيير الدستوري في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وذلك من منطلق امتثالها لواجبها برصد التقدم المحرز نحو بلوغ قسط كامل من الحكم الذاتي. وإذا لم يكن هناك تقدم يذكر، فإن هذا لا يرجع إلى أن معايير اللجنة قد بطل أو انهارت، كما تزعم المملكة المتحدة، بل إنه يرجع إلى عدم تطبيق هذه المعايير. ومنذ عام ١٩٤٨، أوضح القرار ٢٢٢ (د-٣) المتعلق بوقف إحالة المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ هـ من الميثاق، أن ثمة ضرورة لإبلاغ الأمم المتحدة بأي تغيير في الوضع أو المركز الدستوري لأي من هذه الأقاليم يكون من شأنه أن يقنع الدولة القائمة بالإدارة بأنه لم تعد هناك حاجة لإحالة المعلومات المتصلة بهذا الإقليم. ومن المطلوب من اللجنة أن تبين ما إذا كانت توافق على ما ادعته المملكة المتحدة من أن الدستور الجديد لجبل طارق قد جعل من علاقتهما علاقة غير استعمارية وأن جبل طارق لم يعد بالتالي من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذا هو ما ينبغي إدراجه في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، بدلا من الاكتفاء بتكرار القول بأن الأمر بصدد الإرجاء مرة ثانية لفترة سنة أخرى. وهذا الواجب وارد بوضوح في الفقرة ٥ من القرار ١٩٧٠ (د-١٨).

١٤ - واستطرد يقول إن القرار ١٥٤١ (د-١٥) يتضمن ثلاثة خيارات لإنهاء الاستعمار، وثمة خيار رابع وارد في القرار ٢٦٢٥ (د-٢٥). وقد فضلت إسبانيا الأخذ بخيار خامس لا صلة له بالواقع وهو أن يبقى جبل طارق إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي مع خضوعه لإسبانيا. وهذا ليس بالخيار الذي يمكن، أو ينبغي، للجنة، أن تسانده، فهو يتعارض مع ولايتها المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وجبل طارق غير مستعد لأن يسلم إسبانيا، أو أن يشاركها، شيئا واحدا من أرضه أو قطرة واحدة من مياهه الإقليمية - التي تبلغ

١١ - وواصل كلامه قائلاً إن البيان الذي أصدرته اللجنة في عام ١٩٦٤، والذي يطالب المملكة المتحدة وإسبانيا بالتفاوض بشأن مسألة جبل طارق، يتفق مع الفصل السادس من الميثاق، الذي ينص على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ومع هذا، فإن هذا البيان لا يلغي أحكام الفصل الحادي عشر الذي يكرس حقوق وحماية الشعوب التي لم تنل بعد قسطا كاملا من الحكم الذاتي. وما برحت إسبانيا تقول إن الخيار الوحيد المتاح لسكان جبل طارق، بخلاف سائر الجنس البشري، يتمثل في البقاء بوصفه إقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي، سواء تحت إدارة المملكة المتحدة أو إسبانيا. ومن شأن هذا أن يديم الاستعمار، لا أن يقضي عليه. وتدين إسبانيا "الاستعمار بالتراضي"، وفي نفس الوقت الذي تناصر فيه خيارا أكثر سوءا - وهو الاستعمار دون تراضي المفروض عنوة - باعتباره خيارا لا بديل له.

١٢ - وقال إن تعريف الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار يتسم بالوضوح: فلا يمكن أن يكون هناك إنهاء للاستعمار بدون تقرير للمصير. وجبل طارق مدرج في قائمة اللجنة، حيث أنها قد وافقت على أن سكانه يشكلون شعبا منفصلا عن الدولة القائمة بالإدارة، مما تشترطه أحكام المبدأ الرابع من القرار ١٥٤١ (د-١٥). ومن ثم، فإن المسألة المعروضة على اللجنة تتصل بطابع العلاقة بين سكان جبل طارق وصاحب الذات الملكية. وفي حالة عدم تمتع الشعب بقسط كامل من الحكم الذاتي، فإن هذا يعني أن الإقليم لا يحظى بحكم ذاتي. وتحديد هوية المتبوع الملكي الملائم بالنسبة لجبل طارق لا علاقة له بالموضوع. وما برحت إسبانيا تستخدم ذرائع زائفة، وهي تعتمد على دعم بعض من مستعمراتها السابقة. ومن الحري بهذه البلدان أن تدرك أن ما يجمعها مع جبل طارق، أكثر مما يجمعها مع إسبانيا، فهي قد مارست بنفسها في يوم ما حقها في تقرير مستقبلها دون تدخل خارجي.

اليوم ثلاثة أميال بحرية والتي يحق له أن يمددها لمسافة ١٢ ميلا - أو نصفه من خليج جبل طارق أو أيا من مجاله الجوي السيادي الذي يعلو بره أو بحره. ولا يجوز أن يكون هناك أي شك بأنه في حالة نجاح إسبانيا في إرجاء إنهاء استعمار جبل طارق، فإن هذا يعني بالتالي أن الاستعمار لن يتم القضاء عليه في يوم من الأيام.

١٥ - واختتم كلامه قائلا إنه قد أحس بقدر كبير من التشجيع على أثر ما أدلى به رئيس اللجنة أمام الحلقة الدراسية الإقليمية من أن اللجنة بحاجة إلى استكشاف الطرق والوسائل اللازمة للاضطلاع بتقدير أفضل لحالة إنهاء الاستعمار وتقرير المصير بكل من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على أساس تناول كل حالة على حدة. وحث اللجنة على أن تنظر في مسألة جبل طارق كما لو كانت تنظر في أمر أي من الأقاليم الأخرى التي لا تزال غير متمتعة بقسط كامل من الحكم الذاتي.

١٦ - غادر السيد بوسانو مقعده إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١٧ - الرئيس: اقترح أن تواصل اللجنة نظرها في مسألة جبل طارق في دورتها القادمة، رهنا بأية توجيهات من الجمعية العامة.

١٨ - ولقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.